

اتفاقية عدم إفشاء معلومات وعدم تضارب المصالح

أبرمت اتفاقية عدم إفشاء المعلومات وعدم تضارب المصالح هذه بتاريخ/...../14 هجريًا، الموافق/...../20 ميلاديًا، وذلك بواسطة وبين كل من:

1- بنك البلاد شركة سعودية مساهمة برقم وطني موحد 7001473102 وعنوان مقره الرئيسي 8229 المؤتمرات، وحدة رقم (2)، الرياض 12711 – 3952، المملكة العربية السعودية، وخاضع لإشراف ورقابة البنك المركزي السعودي ومرخص بموجب المرسوم الملكي 48/م بتاريخ 1425/9/21 هـ (4 نوفمبر 2004م)، ورقم التسجيل الضريبي 300000712300003، ويُمثّلها في هذه الاتفاقية السيد/..... بصفته.....، والمُشار إليه فيما بعد بـ "الطرف الأول" أو "الطرف المُتلقّي للمعلومات أو الطرف المُفصّح عن المعلومات، حسب مقتضى الحال"؛

2- وعنوانه الوطني / عنوان السكن : رقم المبنى رقم الوحدة الشارع الحي المدينة الرمز البريدي الرقم الإضافي والعنوان البريدي : المدينة ص ب رمز بريدي بالمملكة العربية السعودية ، والمُشار إليه فيما بعد بـ "الطرف الثاني" أو "الطرف المُتلقّي للمعلومات أو المُفصّح عن المعلومات، حسب مقتضى الحال".

يُشار لكلا الطرفين مُتجمعين فيما يلي بـ "الطرفين".

تمهيد

حيث إن الطرفين يرغبان الدخول في مفاوضات ومناقشات فيما بينهما، لغرض [.....]، الأمر الذي يتطلّب من الطرف المُفصّح أن يكشف للطرف المُتلقّي عن بعض المعلومات المُصنّفة على أنها معلومات سرية (يُشار إليها فيما بعد باسم "المعلومات السرية"؛ وحيث أن الطرفين قد وافقا، وفقًا لهذه الاتفاقية، على حماية معلوماتهما السرية، وضرورة الالتزام بسرية جميع المعلومات وعدم الإفصاح أو الكشف عنها لأي طرف ثالث، ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك؛

فإنه وبناءً عليه، اتفق الطرفان على ما يلي:

1- يُقصد بالمعلومات السرية للأغراض هذه الاتفاقية، جميع المعلومات التي يكشف عنها الطرف المُفصّح للطرف المُتلقّي، والتي أشار الطرف المُفصّح إلى سرّيتها، أو يعلم الطرف المُتلقّي أنها معلومات سرية بطبيعتها. قد تشمل هذه المعلومات السرية، على سبيل المثال لا الحصر: الأسرار التجارية والدراسة والاختراعات والتقنيات والعمليات والبرامج والخطط ووثائق مصدر البرامج والبيانات وقوائم العملاء والمعلومات المالية والمبيعات وخطط التسويق. ومع ذلك، فهناك بعض المعلومات التي تقع خارج نطاق المعلومات السرية، وهي تلك المعلومات التي:

(أ) كانت متاحة للعامة أو أصبحت متاحة لأسباب أخرى لا تتعلق بـ:

- خرق أحد الطرفين للالتزامات التي تفرضها هذه الاتفاقية (أو خرق من جانب أي شخص يتم الكشف له عن المعلومات على النحو المسموح به بموجب هذه الاتفاقية).
 - خرق أحد الطرفين لأي التزام آخر يتعلّق بالسرية ذو الصلة بتلك المعلومات.
- (ب) تم استلامها من طرف ثالث ليس خاضعًا للالتزامات عدم إفشاء المعلومات.
- (ت) طورها الطرف المستلم بشكل مستقل بدون استخدام أي من المعلومات المفصّح عنها أو
- (ث) اتفق الطرفان كتابيًا على الإفصاح عنها.

2- يستخدم الطرف المستلم المعلومات السرية التي تلقاها من الطرف المُفصّح للأغراض المشار إليها في هذه الاتفاقية فقط، ويجب على الطرف المستلم:

(أ) الاحتفاظ بالمعلومات السرية للطرف المُفصّح بطريقة آمنة مستخدمًا نفس المستوى والإجراءات المستخدمة لحماية معلوماته السرية ويجب أن يحمي هذه المعلومات السرية من أي إفصاح أو استخدام من الغير ما لم تسمح هذه الاتفاقية بخلاف ذلك.

(ب) استخدام المعلومات السرية للأغراض المنصوص عليها بموجب هذه الاتفاقية.

(ت) الامتناع عن الإفصاح عن المعلومات السرية للغير فيما عدا موظفي الطرف المستلم الذين يحتاجون إلى معرفة المعلومات السرية بدون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف المُفصّح بهدف تقييم أغراض هذه الاتفاقية أو التفاوض أو تقديم المشورة بشأن هذه الاتفاقية على النحو المذكور هنا.

(ث) ضمان التزام كل شخص يُكشف له عن المعلومات السرية، على النحو المسموح به بموجب البند 2 (ت) أعلاه، أن يكون على علم (قبل الكشف) ببنود وشروط هذه الاتفاقية، مع بذل قصارى جهده من أجل ضمان التزام هذا الشخص (الأشخاص) بهذه الشروط والأحكام، كما لو كان هذا الشخص (الأشخاص) طرفًا في هذه الاتفاقية.

(ج) يجب على الطرف المُتلقّي (وأي شخص تم الإفصاح له عن المعلومات السرية بموجب البند 2 (ت) أعلاه)، إعادة جميع المعلومات السرية على الفور دون الاحتفاظ بأي نُسخ وتسلّمها وجميع الملاحظات (وأي نسخ) إلى الطرف المُفصّح، بناءً على طلب كتابي من الطرف المُفصّح عن تلك المعلومات.

(ح) الإفصاح عن المعلومات السرية لأي شخص يكون إفصاح المعلومات إليه ضروري أو مطلوب بموجب طلب من أي هيئة حكومية أو تنظيمية أو تشريعية أو ضريبية أو للالتزام بالقواعد الخاصة بأي سوق للأوراق المالية ذو صلة أو بموجب أي قوانين أو لوائح سارية في المملكة العربية السعودية.

3- تسري هذه الاتفاقية لمدة عامين من تاريخها، ويظل الالتزام بالحفاظ على سرية المعلومات السرية التي تم الكشف عنها خلال مدة هذه الاتفاقية، ساري المفعول بعد انتهاء هذه الاتفاقية.

4- وباستثناء ما نصّت عليه هذه الاتفاقية صراحةً، لا يجوز تفسير أي شيء وارد في هذه الاتفاقية على أنه يمنح أي حق أو ترخيص لأي من الطرفين باستخدام أي معلومات سرية أو أي اختراع أو اكتشاف أو تطوير قائم على هذه المعلومات السرية، سواء تم إعادته أو تطويره قبل أو بعد تاريخ هذه الاتفاقية.

5- وفي حالة خرق الطرف المُتلقّي للمعلومات السرية، لأي من الشروط والأحكام المذكورة أعلاه، فإنه يتحمل أمام الطرف المُفصّح المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن ذلك، بالإضافة إلى أي تعويضات أخرى يستحقها الطرف المُفصّح بموجب الأنظمة والقواعد واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

اتفاقية عدم إفشاء معلومات وعدم تضارب المصالح

- 6- لا تُلزم هذه الاتفاقية الطرف المُفصّل بإبرام أي اتفاقيات أخرى، أو اتخاذ أي إجراءات أخرى بخلاف تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.
- 7- تخضع هذه الاتفاقية وتُفسّر وفقاً لقوانين وأنظمة المملكة العربية السعودية، بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقوم الجهة القضائية المُختصة بالمملكة العربية السعودية، حصرياً، بالنظر في أي نزاع ينشأ عن هذه الاتفاقية والفصل فيه.
- 8- **تضارب المصالح:** يوافق المتعاقد ويتعهد بما يلي:
- (أ) عدم وجود أي تضارب مصالح في الوقت الحالي أو سابقاً: لا يمتلك المتعاقد أي مصلحة تجارية أو مهنية أو شخصية أو أي مصلحة أخرى، على سبيل المثال لا الحصر، تمثّل العملاء الآخرين، بشكل قد يتعارض بأي طريقة أو درجة مع أداء التزاماته بموجب هذه الاتفاقية.
- (ب) إخطار تضارب المصالح المُحتمل: في حالة وجود أي تضارب فعلي أو محتمل في المصالح بموجب هذه الاتفاقية، يجب على المتعاقد إخطار البنك كتابياً، على الفور، بهذا الأمر.
- (ت) فسخ الاتفاقية لوجود أي مستوى من مستويات تضارب المصالح: إذا كان تضارب المصالح هذا، وفقاً لتقدير البنك المعقول، يُمثّل أي مستوى من مستويات تضارب المصالح، أو يتعارض مع أداء التزامات المتعاقد بموجب هذه الاتفاقية، فيحق للبنك إنهاء وفسخ الاتفاقية بأثر فوري، بناءً على إرسال إخطار كتابي إلى المتعاقد بذلك، بحيث يسري مفعول هذا الفسخ عند استلام المتعاقد لهذا الإخطار، علاوة على ذلك يحق للبنك، دون المساس بأي حقوق أخرى للبنك منصوص عليه في هذه الاتفاقية، اتخاذ أي إجراءات يراها مناسبة لحفظ مصالحه.
- 9- في حالة ثبوت بُطلان وعدم صلاحية سرّيان أي بند أو حكم من بنود وأحكام هذه الاتفاقية من الناحية القانونية، فإن جميع الأحكام والبنود الأخرى تظل سارية المفعول ولها كامل الأثر القانوني.
- 10- لا يسري مفعول أي تعديل على هذه الاتفاقية، ما لم يكن مكتوباً وموقعاً من الطرفين.
- 11- ليس هناك أي نص وارد في هذه الاتفاقية يمكن تفسيره على أنه يُنشئ أي شراكة أو مشروع مشترك بين الطرفين، أو يُلزم الطرفين بالدخول في أي صفقة تجارية.
- 12- تُشكّل هذه الاتفاقية مُجمّل الاتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بموضوعها المذكور طيّه، وتحلّ محلّ جميع الاتفاقيات أو الاقتراحات أو التفاهات أو التعهدات السابقة أو الحالية بين الطرفين، كتابياً كانت أو شفهيّة.
- 13- تُحرّر هذه الاتفاقية في عدة نُسخ، طبق الأصل، تُمثّل جميعها نفس المحتوى.
- 14- يلتزم الطرفان بعدم مخالفة القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والتنظيمية، التي تُشرف على أنشطتهما المتعلقة بتبادل المعلومات والبيانات ذات الصلة بموضوع هذه الاتفاقية وأي اتفاقيات لاحقة.

وإشهاداً على ذلك، حُرّرت هذه الاتفاقية في نسختين طبق الأصل، مُوقّعتين حسب الأصول من الطرفين:

الطرف الثاني		الطرف الأول	
اسم مُمثل الطرف الأول	اسم مُمثل الطرف الثاني	اسم مُمثل الطرف الأول	اسم مُمثل الطرف الثاني
.....
التوقيع	التوقيع	التوقيع	التوقيع
التاريخ	التاريخ	التاريخ	التاريخ